دراسة المعنى في اللسانيات التداولية

م.د. فراس عبد الهادي شاكر
كلية التربية للعلوم الإنسانية–جامعة الأنبار

الكلمات المفتاحية: المعنى. لسانيات. تداولية

الملخص:

لم يكن القصد من كتابة هذا البحث الوصول إلى نتائج حتمية ودقيقة لدراسة المعنى تداولياً، بل هو محاولة جادة في مجالهِ لفهم البدايات والتحولات التي مهدت لانتقال التيار التداولي من مجال الفلسفة إلى مجال اللغة من خلال ثيمة المعنى.

وبعد عرض الجهود المتميزة لرواد الفلسفة التحليلية تبيّن لنا أن المعنى التداولي هو ما يعنيه المتكلم ويقصده سواء صرح به أم لم يصرح، قاله بشكلٍ مباشر أم غير مباشر ، آخذين بالحسبان الأسباب التي تدفع المتكلم لاستخدام الأسلوب غير المباشر في التواصل مع الآخرين . وتبيّنَ لنا أيضاً أنّ عملية الوصول إلى هذا المعنى تعتمد على عوامل عديدة وتتدخل فيها مَلَكات متعددة، فمن أجل إجراء استنتاجٍ صائب لمعاني الجمل والعبارات لا بد من معرفة الظروف التي أُنتجت فيها تلك الجمل سواء على المستوى الزماني والمكاني أم على المستوى الثقافي والاجتماعي، كذلك لا بد من امتلاك المتلقي الكفاءتين اللغوية والتداولية اللازمتين لتحليل الجمل الواردة إليه تحليلاً تواصلياً ناجحا. وفي النهاية أرجو أن يكون هذا البحث إضاءة جيدة لمن يريد أن يبحث في هذا المجال .

التمهيد:

طالما حظيت دراسة المعنى باهتمامٍ بالغ، سواء في الأوساط اللغوية أم في الأوساط الفلسفية، فقد ((بات المعنى غايةً في التجربة البشرية، فتراه هدف الفلسفة والعلم مثلما هو منشد الأدب، بل لا يذهب المرء بعيداً إن عدَّ المعنى بمثابة امتلاء الحياة . وقد قيل إنّ العالَم شيء ومعناه شيءٌ آخر))(1)، لذا فإنَ أغلب المدارس اللغوية والتيارات الفلسفية تحاول مؤخراً الوصول إلى نظرية علمية تدرس المعنى دراسة وافية . ولا نذهب بعيداً إذا قلنا بأن أغلب علماء اللغة الغربيين (علماء القرن العشرين) هم فلاسفة في الأصل، ففتغنشتاين

وأوستن وسيرل وغرايس (مؤسسو الدراسة التداولية) هم فلاسفة انتقلوا إلى ميدان الدراسات اللغوية من خلال دراستهم للمعنى. فالمعنى يُعَدُ حلقة الوصل بين اللغة والفلسفة ؛ لما له من تعلق بالعمليات الذهنية والعقلية التي تعبّر عن القضايا الكبرى في الدراسة الفلسفية(2) .

وقد وضع اللغويون والفلاسفة عدداً من النظريات التي تدرس المعنى، إلا أنها لم تعالج مشكلات المعنى كافة، فقد بقيت بعض تلك المشكلات بلا حلٍّ إلى أنَ جاءت الدراسة التداولية وأدلت بدلوها . ولكي نعرف فضل التداولية على مجال دراسة المعنى علينا أولاً الاطلاع على أهم تلك النظريات(3):

1- النظرية العقلية أو الذهنية أو (نظرية الإشارة): ويمثلها كل من جون لوك، وأوجدن وريتشاردز، ورسّل، ومفادها أن المعنى حدث ذهني أو نفسي، فالكلمات والجمل يكون لها معنى بفضل أشياء ذهنية مرتبطة بها.

2- النظرية السلوكية: وتعود في أصولها إلى عالم النفس واطسن،إلا أنّ بلومفيلد قام بإدخالها إلى مجال علم اللغة فوسعها وعمل على تطويرها، ومن روادها سكنر. ومفادها أنّ المعنى يُعرف بمعايير الحافز والاستجابة، فمعنى الجملة هو (الموقف الذي ينطق فيه المتكلم بالجملة، والاستجابات التي تولدها في السامع).

3- النظرية السياقية: تعود في أصولها إلى اللغوي جون روبرت فيرث ومفادها أن المعنى يُفسّر بوصفه وظيفة في سياق، وهي تهتم بالسياق اللغوي وسياق الموقف اهتماماً بالغاً لذا سميت بهذا الاسم.

4- النظرية الاستعمالية: وهي أهم النظريات ذات المساس الكبير بموضوعنا، لتعلقها بالتداولية تعلقاً كبيراً، وممثل هذه النظرية هو فيتغنشتاين، الذي رفع شعارا (المعنى هو الاستعمال)، ومفاد هذه النظرية أن معنى كلمةٍ ما هو استعمالها وتداولها في الكلام. فقُل: (الجو بارد هنا) لتعني (الجو حارٌ هنا) (4)، فالمتكلم هو مالك المعنى يعبّر عنه كيف يشاء.

ويشير (بتشر) إلى دافعَين من دوافع عديدة جعلت فتغنشتاين يطابق بين معنى الكلمة واستعمالها، وهما (5) :

الأول: لو أردنا معرفة معنى مصطلح صعب مثل (الزمان) أو (الصدق) فمن الصلف العقلي أن نبحثه بذاته أو وحده بأن نتساءل: ماذا يعني الزمان؟ وماذا يعني الصدق؟ بل يجب أن نبحث هذه الكلمات بحثاً عينياً، وأن بحثها في سياقها وفي إطار المواقف الفعلية التي تظهر فيها.

الثاني: هو محاولة فتغنشتاين إثبات افتراض عام مفاده أن الكلمات لها معنى فقط لكونها مُستعملة، فإن الذي

يمنح الكلمات معانيها هو الاستعمال، ولو افترضنا وجود كلمة غير مستعملة فبلا شك ستكون بلا معنى. وهذه النظرة المتطرفة للمعنى يمكن أن تُمثل - بوجه من الوجوه – جانباً من النظرة التداولية للمعنى.

وبعد كل ما قدمته هذه النظريات من جهود في دراسة المعنى إنتاجاً واستنتاجاً، نستطيع القول بأنها فشلت في تحليل عددٍ من العبارات تحليلاً علمياً منظماً، فقولنا- على سبيل المثال – الجو باردٌ هنا، قاصدين طلب إغلاق النافذة المفتوحة ممن نتكلم إليه، يُعد من الأقوال المشكلة في بيان معناه، والاستدلال عليه، إذ لا علاقة مباشرة بين نص العبارة وما نطلبه من المتكلم، وقد كانت الدراسات اللسانية كلما واجهت مشكلة من هذا النوع أبعدتها عن مجال دراستها، لصعوبة بحثها إجرائياً، ولهذا سُميت التداولية في أول نشأتها (وعاء مهملات اللسانيات) ومن هنا تحديداً تنطلق الدراسة التداولية للمعنى، فهي تحاول حل مشكلات المعنى التي استعصت على الحل لتعلقها بالاستعمال.

ومنذ سوسير كان الاستعمال يُعد مشكلة في كونه ميداناً صعباً على الضبط الإجرائي والعلمي، فعندما قَسَم دراسة اللغة إلى دراستها بوصفها نظاماً ودراستها بوصفها كلاماً، عنيَ بالنظام اللغوي وأهمل دراسة الكلام (6)، كذلك فعل تشومسكي عندما قال بالكفاية والأداء، فدرس الكفاية، وأهمل الأداء مكتفياً بمتكلمٍ مثاليّ ليس له وجودٌ واقعي(7). فصعوبة دراسة اللغة في أثناء الاستعمال هي التي جعلت الدراسات السابقة كافة تعزف عنها، وهذا ما منح التداولية قيمةً عليا في الأوساط اللغوية .

أما المنفذ الذي دخلت منه التداولية لدراسة المعنى الاستعمالي - إن صحّ التعبير - فهو الفعل الكلامي غير المباشر الذي وضعه سيرل، عندما قسّم الفعل الكلامي إلى مباشر وغير مباشر، فقد لاحظ سيرل بِأنْ بعض الأفعال الكلامية تخرج عن صيغتها الموضوعة لها، لتؤدي فعلاً كلامياً مغايراً لتلك الصيغة، وقد ذكر مثالاً على ذلك قول أحدهم لمَن يجلس بقربه على المائدة: هل تستطيع أن تناولني الملح، فبالرغم من أنّ الصيغة استفهامية، إلا إنها حملت معنى الطلب. فالمتكلم لا يستفسر عن قدرة المخاطب في مناولة الملح، وإنما يطلب منه مناولته الملح، لكن بشكل غير مباشر، وهذا - بالضبط - ما يمثل جل اهتمام الدراسة التداولية، فقد عنت بالإجابة عن سؤال حيّر اللغويين طويلاً، هو ((كيف يتسنى لنا أن نعني أكثرَ مما نقول

فعلاً أي أكثر مما نعبّر عنه حرفياً بالمعنى التقليدي المتعارف عليه للتعابير اللغوية المنطوقة ؟)) (8). وكيف يستطيع المخاطب أن يَعيَ ما نعني مما نقول بالرغم من أنّ القول لا يعبّر حرفياً عمّا نعنيه؟

لهذا كانت منطقة عمل التداولية متمثلة بدراسة القول (الذي يمثل الجملة في سياق استعمالي معيّن) والخطاب (الذي يمثل النص في سياق الاتصال)، فهي (أي التداولية) تعنى بكلّ ما له علاقة باللغة حال استعمالها . وقد توالت النظريات والمبادئ والإجراءات التداولية، لتعمل على دراسة إنتاج المعنى واستنتاجه كيف يكون وبأي الطرائق يحدث .

المطلب الأول : الاستنتاج..

نبدأ بأول ما درسته التداولية من المعنى، وهو الفعل الكلامي غير المباشر، الذي تنبه له سيرل فقال لدراسته بفكرة (الاستنتاج)، علماً بأنّ سيرل لم يفصل بين دراسة أفعال الكلام ودراسة معنى الكلام بصورة عامة، إذ يقول ((إنّ دراسة معنى الجُمل ليست متميزة - من حيث المبدأ - عن دراسة أفعال الكلام، أو قل بصورة ملائمة إنهما دراسة بعينها، طالما أنّ كل جملة ذات معنى يمكن أن تُستعمل بمقتضى معناها لأداء فعل كلامي مستقل (أو مجال من أفعال الكلام)، وطالما أنَ كل فعل كلامي يمكن أن يكون- من حيث المبدأ- صياغة دقيقة معينة في جملة أو جمل (مع افتراض سياق ملائم للمنطوق)، فليست دراسة معاني الجمل ودراسة أفعال الكلام دراستَين منفصلتَين بل دراسة واحدة من وجهَي نظر مختلفتَين))(9) لذا فعندما نتكلم عن الدراسة التداولية للفعل الكلامي سيكون ذلك بمثابة الكلام عن الأقوال (التي تجسّد الجُمل في الاستعمال) بصورة عامة. ولتوضيح فكرة (الاستنتاج) يقوم سيرل بتحليل المثال الآتي (10) .

- الطالب أ: لنذهب إلى السينما هذه الليلة.
- الطالب ب: لدي امتحان وعليّ أن أدرس .

فما نجده في المثال أنّ الطالب (أ) يعرض على الطالب (ب) الذهاب إلى السينما تلك الليلة، إلا أنّ الطالب (ب) يجيب بالقول: لدي امتحان وعليّ أن أدرس . ومبدئياً لا يمكن عدّ إجابة (ب) إجابة مناسبة لعرض (أ) إلا إذا قام الأخير بالاستنتاج الآتي:

الخطوة الأولى: لقد اقترحتُ شيئاً على (ب) وأجاب بأنّ عليه أن يدرس.

الخطوة الثانية: أنا أفترضُ أنّ (ب) متعاونٌ في حديثه، وعندها لا بد أن يكون لجوابه صلةٌ بعرضي.

الخطوة الثالثة: وإذا كان الجواب له صلة بعرضي، فلا بد أن يكون قبولاً أو رفضاً أو اقتراحاً مضاداً أو نقاشاً إضافياً.

الخطوة الرابعة: إلا أنّ جوابه لا يحمل معنى مباشراً له صلة بعرضي.

الخطوة الخامسة: لذلك فهو يعني أكثر مما يقول أي: لديه معنى غير مباشر.

الخطوة السادسة: وأنا أعلم جيداً أنّ التحضير للامتحان يحتاج وقتاً طويلاً بالقياس على أمسية واحدة، وأعلم أنّ الذهاب إلى السينما يحتاج تلك الأمسية.

الخطوة السابعة: لذلك فهو لا يستطيع إنجاز الأمرين، التحضير للامتحان والذهاب إلى السينما معي.

الخطوة الثامنة: وبما أني أعلم أنّ قبول عرضي يحتاج إلى قدرة على الإنجاز.

الخطوة التاسعة: لذلك فإني أفهم أنه ذكر شيئاً يوحي بعدم قدرته على قبول العرض.

الخطوة العاشرة: إذن فقصده هو رفض العرض مع تبرير ذلك الرفض.

هذه هي خطوات الاستنتاج التي قام بها (أ)؛ ليعرف قصد (ب)، ومعلوم بأنّ إجابة (ب) قد تعني القبول في ظروف مختلفة كما ينبّه سيرل.

ولنا أن نسأل لماذا يستخدم المتكلم الكلامَ غير المباشر؟ فقد ((لاحظنا مراتٍ عديدة أن لغة التخاطب الطبيعي ليست صريحة، ذلك أنه توجد قضايا لا يقع التعبير عنها تعبيراً مباشراً، ولكن يمكن استنتاجها من قضايا أخرى قد عُبّر عنها تعبيرٌ سليم)) (11)، وفي حالة المثال السابق نسأل : لماذا أجاب (ب) بشكلٍ غير مباشر؟ في حين أنه يستطيع الإجابة بشكل مباشر فيقول : لا أستطيع الذهاب إلى السينما ؛ لأنّ لدي امتحاناً وعليّ أن أدرس . يبدو أنّ هناك دوافع عديدة تجعل المتكلم يحيد عن الاستعمال المباشر للكلام ، منها (12) :

أ- مبدأ التأدب في التعامل مع الآخرين، فمن غير اللائق أن أطلب شيئاً ما بصيغة الأمر من دون أن أشفع كلامي بتعبيرات من مثل (عذراً، إذا سمحت، لطفاً، رجاءً... ألخ)، أو استخدم صيغة الاستفهام بدلاً من الطلب فأقول لجاري : هل تستطيع أن تناولني الكرة التي سقطت في حديقتكم ؟ وأنا لا أقصد السؤال بل الطلب.

ب- ومن الدوافع الأخرى : مسألة المحافظة على العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، فأنا أتأدبُ في كلامي مع الآخرين؛ لأضمنَ تنفيذ مطالبي من جهة، ولأحافظَ على علاقاتي الاجتماعية بهم من جهة أخرى

ج- وهناك أيضاً دافعٌ آخر يُعد (دفاعياً)، فقد استخدمُ التعبير غير المباشر لأنسحبَ من كلامي متى ما أحسستُ بأنه لم يكن مناسباً، فعندما أكتشفُ بأنّ المعنى غير المباشر لم يكن مناسباً يمكنني الادّعاء بأنني قصدت المعنى المباشر للكلام، ومثال ذلك الحوار الآتي:

- هل لديك سيارة ؟ يقولها موظفٌ لزميله.
- نعم، ولكني مرتبطٌ بموعدٍ ولا أستطيع إيصالك.
- أنا لم أطلب منك إيصالي، بل سألتُ لأعرفَ فقط.

د- ثم يمكن إضافة دافعٍ آخر لما سبق وهو الاختصار في الكلام، فكثيراً ما يكون الكلام غير المباشر اختصاراً لكلامٍ أطول، وهذا ما لاحظناه في إجابة الطالب (ب) في المثال الأسبق، إذ ذكر الطالب المبرّر لرفضه الذهاب، بدلاً من ذكر الرفض والمبرر معاً (13).

إلا أنّ ما ذكره سيرل- بالرغم من وجاهته- لاقى نقداً ورفضاً من بعض معاصريه، فقد نقد سادوك (14) فكرة الفعل الكلامي غير المباشر في عدد من التعبيرات، وقال بأنَّ عدداً كبيراً من استعمالاتنا الكلامية اليومية لا يمكن أن نعدها غير مباشرة حتى وإنْ دلّت على غير ما وُضعت له في الأصل، ذلك لأنَّ تعبيرات من مثل (هل تستطيع أن تناولني الملح) تكتسب بطول استعمالها لأداء المعنى الثاني أو غير المباشر (وهو الطلب في المثال السابق) معنى إضافياً، يصبح فيها كالمعنى الأصلي، ما يجعلها تحمل معنيَين في آنٍ واحد، يُعيّن الاستعمال أحدهما، وعندها لا يمكن القول بأنَّ هذا المعنى معنى مباشرٌ وذاك غير مباشر، فكلاهما مباشران. ونستغني بذلك عن عملية (الاستنتاج) في الوصول إلى المعنى المقصود.

وقد أطلق سادوك على التعبيرات المتداوَلة بكثرة تسمية (الأفعال المنمّطة) أي الأفعال التي تستخدم بشكل نَمَطيّ لأداء معانٍ غير معانيها الأصلية، ويورد حججاً تؤيد نظريته السابقة، التي سُميت (نظرية الاشتراك)، من تلك الحجج ما هو لغوي، ومنها ما هو نفسي.

فاللغوي يقول فيه سادوك: بأننا يمكن أن نردف طلبنا: هل تستطيع أن تناولني الملح بلفظة (رجاءً)، فدخول هذه اللفظة على الجملة السابقة يشير إلى طلبيتها وعدم استفهاميتها .

أما النفسي فيقول فيه: بأنّ المعنى المقصود هو الذي (يتبادر) إلى الذهن أولاً، ما يعني أنه يمثل المعنى المباشر للكلام، ففي المثال السابق: هل تستطيع أن تناولني الملح، إذا قالها من يجلس بجانبك على المائدة، سيكون معناها الطلب بلا شك، أما إذا قالها طبيب العلاج الطبيعي لمريض يتماثل للشفاء من داء الشلل، فإنها ستكون استفهاماً وليست طلباً. وهذا يعني أننا لسنا بحاجة إلى عملية الاستنتاج في العبارات المنمّطة.

وبالمقابل يرفض سيرل(نظرية الاشتراك) ويقدم مفهوم (تقاليد الاستعمال) (15) لتفسير ظاهرة العبارات المنمّطة التي يتبادر معناها الثاني إلى الذهن أولاً، فتبدو كأنها أفعال مباشرة، فيقول بأنّ معرفة المتكلمين أو المتخاطبين يجب ألا تقتصر على معرفة دلالة الجُمل والصيغ، بل عليها أن تشمل معرفة تقاليد استعمالها، فوجود مثل هذه التقاليد والأعراف الكلامية هو الذي يفسِّر قدرتنا على إنجاز الأفعال الكلامية المنمّطة وفهمها، فالمخاطَب (يسمع) جملة طلب بالرغم من أنّ صيغة الجملة المقولة استفهامية. لهذا لا يمر فهم العبارات المنمّطة بعمليات الاستنتاج المذكورة سابقاً .

وهذه المقابلة بين معرفة دلالة الجُمل والصيغ، ومعرفة تقاليد الاستعمال التي وضعها سيرل تقابل الكفايتَين اللغوية والتخاطبية(16)، إذ يقول ديان لارسن: ((بينما يمكن أن يُنظر إلى الكفاءة اللغوية على أنها المعرفة المتطلَّبة لتركيب الجُمل اللغوية الصحيحة الصياغة، أو فهمها، فإنّ الكفاءة التخاطبية قد يُنظر إليها على أنها المعرفة المتطلَّبة لتحديد ما تعنيه مثل هذه الجمل عندما يُتكلّم بها بطريقةٍ ما في سياقٍ معين))(17).

المطلب الثاني: الدلالة غير الطبيعية والمعنى المُقتضى ..

أولاً: الدلالة غير الطبيعية:

من الجهود المهمة التي أسهمت في نشوء التداولية وتطورها جهد بول غرايس، الذي تبعه الكثيرون وأيّدوا آراءه لما لها من قيمة علمية كبيرة في المجال التداولي. فقد أسهم غرايس في التأسيس لعدد من الأفكار التي أضحت فيما بعد تمثل مباحث ثابتة في دراسة المعنى التداولي.

وتبدأ منجزاته اللغوية بنشر مقالٍ في الدلالة بعنوان (المعنى) في العام 1957م وكانت له أهمية تاريخية، وبعد ذلك بعشر سنوات، أي في العام 1967م ألقى (محاضرات وليام جايمس) فكان لتعليقاته الأثر البارز في دخوله المجال التداولي (18).

ومن أهم إسهاماته في المجال التداولي تفريقه بين دلالتين للكلام: دلالة طبيعية ودلالة غير طبيعية (19)، فالطبيعية تشير إلى المعنى (المباشر)– بتعبير سيرل - وغير الطبيعية تشير إلى المعنى (غير المباشر) . ولكنّ هذا لا يعني أنّ الفكرة لدى الاثنين واحدة، فغرايس يرفض فكرة سيرل بأن يكون للكلام فعلان (مباشر وغير مباشر) بصورة مزدوجة، ويقول بأنّ الكلام إما أن يحمل دلالة طبيعية أو يحمل دلالة غير طبيعية، وذلك يعتمد على نوايا القائل وعلى فهم المخاطب لتلك النوايا.

ولاهتمامه بنوايا القائل، وفهم المخاطب وسّع غرايس دراسة المعنى غير الطبيعي فنشر مقالاً مهما في العام1975م سمّاه (منطق المحادثة) (20)، ضمّنه مفهومَين مهمّين هما (مبدأ التعاون، والاستلزام الخطابي).

ولا بد من الإشارة هنا إلى جهود الفرنسي اوزوالد ديكرو، ففي الحقبة نفسها أبدى أفكاراً مشابهة لما وضعه غرايس، فكتب (القول واللامقول) في العام 1972(21).

علماً بأنّ أفكار غرايس وديكرو ستكون - فيما بعد - بمثابة المُلهم لأصحاب (نظرية الملاءمة) التي نتحدث عنها لاحقاً. نعود الآن إلى مبدأ التعاون، إذ يفترض غرايس أنّ المتخاطِبين– في العادة- يراعون مبادئ معينة للتعبير عن قضاياهم . وبالمقابل يستغلونها لفهم بعضهم، فهُم يتعاونون، لإنجاح عملية التواصل، ووفقاً لهذا الافتراض وضع قواعد أربع لهذا التعاون هي (22).

1- قاعدة الكم: التي تفرض أن تتضمن مساهمة المتكلم حدّاً من المعلومات يعادل ما هو ضروري في المقام، ولا يزيد عليه.
2- قاعدة النوع : التي تفرض نزاهة القائل الذي ينبغي ألا يكذب وأن يملك الحجج الكافية ؛ لإثبات ما يذكره .
3- قاعدة العلاقة (المناسبة) : التي تفرض أن يكون الحديث داخل الموضوع، أي ذو علاقة بأقوال المتكلم وأقوال الآخرين).
4- قاعدة الكيف: التي تعني أن نعبّر بوضوح وبلا لبس قدر الإمكان، ونقدِّم المعلومات بترتيب مفهوم (مثلاً: الترتيب الزمني عندما نروي سلسلة من الأحداث).

وينبغي التنبيه على أن قواعد المحادثة في أعلاه لا تمثل ((مجرد معايير ينبغي للمخاطِبين إتباعها فحسب، بل تمثل ما ينتظرونه من مخاطَبيهم، فهي مبادئ تأويل أكثر من كونها قواعد معيارية، أو قواعد سلوك))(23) فهي تؤكد على المخاطب أكثر من المتكلم، وتهتم باستنتاج المعنى أكثر من إنتاجه.

ولعل التأكيد على المخاطَب هو ما دأبت عليه التداولية في أعمالها كافة، إذ ((يمثل المخاطَب بالنسبة إلى التداولية محور المعنى وأساس بناء الدلالة ومحل إنجاز الفعل اللغوي))(24) وبتعبير آخر يمكننا القول بأَنَ التداولية دراسة لتأويل الخطاب أكثر من كونها دراسة لإنتاجه، ومع ذلك فهي لم تهمل قضية إنتاج المعنى مطلقاً .

وبعد عرض مبادئ المحادثة أو حِكَم المحادثة - كما سُميت فيما بعد - نتساءل هل يراعي المتخاطبون فعلاً تلك الحكّم؟ وهل يمكن مراعاة حِكَم المحادثة جمعياً في العملية التخاطبية من دون خرق لأيّ واحدة منها؟

يأتي الجواب المتوقع من فرانسواز أرمينكو إذ تقول: ((لا يستطيع المتكلم احترامها جميعاً، في الوقت نفسه، إلا من خلال المخالفة (المفتوحة) على إحدى الحكم، التي تقابل الاحترام الضمني للأخرى، فإذا ما طُلب مني : كم هي المدة التي يستغرقها المدفع ليبرد ؟ وأجبت: بعضاً من الزمن، فإنني أعطي أخباراً أقل من تلك التي تُطلَب مني ، ويكون جوابي من هنا مخالفاً للحكمة الغرايسية الأولى أي حكمة الكمية ، وبهذه المخالفة (المفتوحة) وجهٌ خفي ، هو احترامٌ للحكمة الثانية، أي حكمة الإخلاص)) (25).

إذن هناك تعارض - بعض الشيء - فيما بين حِكَم المحادثة التي اقترحها غرايس . فمن الصعوبة بمكان تطبيق الحكم كافة في المخاطبات اليومية من دون خرقٍ لإحداهن، حتى إن كان ذلك الخرق خرقاً جزئياً، فقد تُختَرَق أية حكمة بشكل جزئي ومن دون قصد، كأن يتكلم أحدنا في موضوع معين، ثم يتطرق إلى موضوع آخر لسبب ما فيخترق قاعدة العلاقة اختراقاً جزئياً، فهو لم يخرج عن الموضوع خروجاً تاماً.

ومع وجود صعوبة واضحة في تطبيق الحِكَم بشكل تام، لم تفقد تلك الحكم أهميتها في معالجة الدلالة غير الطبيعية، بل أصبح كل من أتى بعد غرايس يستخدم تلك الحكم ضمن نظريته في دراسة المعنى.

هذا ما يتعلق بمبدأ التعاون، أما مفهوم (الاستلزام الخطابي) فيدور في تفريق غرايس بين ما قيل (الدلالة اللغوية التواضعية للجملة)، وما تم تبليغه (أي تأويل القول)، فالدلالة هي ما قيل، والاستلزام الخطابي هو ما تم تبليغه عن طريق القول(26). ويقسم غرايس الاستلزام الخطابي (أو التلويح الحواري)(27) إلى قسمَين:

الأول: التلويح الحواري العُرفيّ (اللفظي): وهو ما يُنجز بواسطة مفردات معجمية معينة أو تعبيرات عُرفية معينة، ومثال ذلك قولنا: هو اسكتلندي لذلك هو بخيل، فاستعمال لفظة (لذلك) أوحت لنا بسبب البخل (وهو أنه اسكتلندي)، ولو أبدلنا (لذلك) بالواو مثلاً لاختفى ذلك التلويح.

الثاني: التلويح الحواري غير العُرفي (غير اللفظي)، وهو يضم نوعَين:

أ- التلويح العام (المعمّم) : ويتصف بالعمومية، ولا يحتاج إلى سياق خاص لأجل التوصل إليه، ومثاله قولنا: لدي ثلاثة أولاد. ما يعني- في العادة-أن لدي ثلاثة أولاد فقط لا أكثر.

ب- التلويح الخاص (المخصّص): وهو ما يطلب سياقاً خاصاً ومحدداً (سيناريو) لأجل التوصل إليه؛ لأنه يتعلق بالمناسبَة، ومثاله قول أحدنا: يبدو أحمد مسروراً جداً، فيقول آخر: أعلنوا نتائج الامتحانات، ففي الجملة الثانية يوجد تلويحٌ خاص يشير إلى سبب سرور أحمد وهو النجاح في الامتحانات.

بهذا يكون غرايس قد وضع ثلاثة مفاهيم مهمة في الدراسة التداولية هي: مفهوم الدلالة غير الطبيعية، ومفهوم التعاون، ومفهوم الاستلزام الخطابي، وكما ذكرنا فإنّ ما قدمه غرايس سيكون له حضور فاعل في أفكار ونظريات من أتى بعده .

ثانياً : المعنى المُقتضى (الاقتضاء) :

ناقشنا مفهوم الفعل الكلامي غير المباشر، ومفهوم الدلالة غير الطبيعية للكلام، وهذان المفهومان يقعان ضمن مفهوم عام هو (المعنى المُضمر)، في حين يمثل المعنى المضمر أحد قسمَي (المعنى الضمني) الذي يُقسم بدوره على : معنى مضمر ومعنى مقتضى (28) .

فما المعنى المقتضى (الاقتضاء)، الذي يُسمى أيضا (الافتراض المُسبق)(29) ؟ إنه ((المضمون الذي تبلّغه الجملة بكيفية غير صريحة، وهكذا فإنّ القائل إذا قال : كفَّ زيدٌ عن ضرب زوجته، فإنه قال صراحة: إن زيداً لا يضرب زوجته الآن ؛ وهذا هو المحتوى المقرّر أو الإخبار، كما أنه أبلغ بكيفية غير صريحة أنّ زيداً ضرب زوجته فيما مضى، وهذا هو المحتوى المُقتضى أو الاقتضاء))(30). فيتضح أن الاقتضاء هو ((التسليم بصدق قضية ما على أنها تحصيل حاصل))(31). ويضرب أوستن مثالاً لذلك: جميع أبناء جون صُلع الرؤوس(32) فقولنا هذا يقتضي أنّ لجون عدداً من الأبناء .

والمُلاحظ في الاقتضاء أنه يظهر في الملفوظ ذاته، خلافاً للمعنى المضمر الذي لا يظهر في الملفوظ . وللمقابلة بين المعنيين المُقتضى والمضمر يسوق فيليب بلانشيه المثال الآتي (33) :

أ- أنا محتاجٌ إلى أداةٍ أفتحُ بها هذه العلبة .

ب- سِكّيني السويسري الظريف لا يفي بالغرض .

فالمتكلم (ب) يجيب على (أ) بكلام يقتضي أن له سكيناً سويسرياً ظريفاً، وهذا هو المعنى المقتضى. أما المعنى المُضمر فهو ما يستنتجه (ب) من كلام (أ)، فكلامه يحمل المعنى المُضمر (هل تستطيع مساعدتي؟) الذي ليس له ذكر في الجملة مطلقاً. ومن خصائص المعنى المُقتضى

أنه باقٍ حتى وإن نُفي الكلام الذي يقتضيه، فلو نفينا جملة (جون) وقلنا: ليس جميع أبناء جون صلع الرؤوس. لبقي المعنى المُقتضى على حاله، وهو أن لجون عدداً من الأبناء.

المطلب الثالث : الاستدلال(34) ..

من المعلوم أن عملية إنتاج المعنى وتأويله تتم بطريقة رمزية، أي بالنظر إلى الكلام بوصفه مجموعة من الرموز التي يفسّرها لنا المعجم والقواعد النحوية. إلا أن هذه الطريقة في الإنتاج والتأويل لا تصلح إلا لعدد محدد من الجمل أو الأقوال، فسرعان ما ستظهر لنا أنماطٌ كلامية تعجز الطريقة الرمزية عن تفسير إنتاجها وتأويلها، من تلك الأنماط: الفعل الكلامي غير المباشر، والدلالة غير الطبيعية، والمعنى المُضْمّن في القول، والمعنى الاستلزامي، والمعنى المُقتضى ... الخ .

فهذه الأنواع من المعنى لا يمكن أن نصل إليها باستخدام الطريقة الرمزية وحدها، وإنما نحتاج إلى طريقة أخرى تستغل ثقافة المتخاطبين، ومعارفهم المشتركة، وكفاياتهم التداولية، وأصولهم التخاطبية، والسياقات كافة التي يرد فيها الكلام، تستغل كل هذا للوصول إلى المعنى ، وتلك هي الطريقة الاستدلالية، التي - في الوقت نفسه - لا يمكن الاعتماد عليها بشكل تام في الوصول إلى أنواع المعنى جميعاً ، إذ نحتاج معها إلى الطريقة الأولى (الرمزية) لتحقيق الوصول التام للمعاني. فالطريقتان متلازمتان في عملهما، والطريقة الثانية مكملة لعمل الطريقة الأولى. ولا بد من الإشارة إلى أن الطريقة الرمزية تنتمي إلى علم الدلالة، أما الطريقة الاستدلالية فتنتمي إلى الدراسة التداولية، وكلامنا سيكون على الطريقة الثانية دون الأولى .

إن عملية الاستنتاج بخطواتها العشر التي قام بها سيرل في تحليل المحادثة التي جرت بين طالبين، الأول منهما يطلب من الثاني الذهاب إلى السينما، فيرفض الثاني لأنّ لديه امتحاناً . نقول بأنّ سيرل استخدم في تلك العملية عدداً كبيراً من الإجراءات للوصول إلى استنتاج صائب. وقد نسب تلك الإجراءات إلى الطالب (أ)، الذي فَهِمَ من إجابة (ب) رفض طلبه أو عرضه .

والسؤال المفترض هو كيف تتم الإجراءات الاستدلالية ذهنيا ؟ وبعبارة أخرى كيف يشتغل العقل البشري في معالجة المنطوقات من هذا النوع ؟

ولمّا كانت الدراسة التداولية واسعة العلاقات، فإنها لا تتردد في الاستعانة بعلم النفس المعرفي لتفسير ذلك. وقد جاءت المعونة من عالم النفس جيري فودور الذي قدّم نظرية تفسّر اشتغال العقل سُميت (المنظومية)(35)، وهذه النظرية ترى بأن اشتغال العقل البشري

((اشتغال تراتبي، وتجري فيه معالجة المعلومة مهما كان مصدرها (مرئي أو سمعي أو لغوي ...الخ) عبر مراحل متلاحقة، وكل مرحلة منها تقابل مكوّناً من مكونات الذهن، وهي (أي المراحل) : المحوّلة، والنظام الطرفي، والنظام المركزي)) (36) .

فالمنظومية نظرية تعالج المعلومات الواردة اللغوية والمرئية والسمعية والشمية واللمسية وغيرها . وذلك عبر ثلاث مراحل(37) :

الأولى (المحوّلة) : فعندما يقع حدث ما (صوتي أو مرئي أو لغوي) فإنّ المعطيات المدركة حسياً تعالج في (المحولة) التي تترجمها إلى نسق يقرؤه النظام الطرفي الذي يمثل المرحلة الثانية.

الثانية: (النظام الطرفي): هنا تتم معالجة المعلومات الواردة من المحولة، وذلك بوساطة منظومة مختصة بمعالجة المعطيات المدركة كل واحدة لوحدها، إذ يوجد نظامٌ لمعالجة المعطيات المرئية، وآخر لمعالجة المعطيات السمعية، وثالث لمعالجة المعطيات اللغوية... الخ. وتقوم هذه الأنظمة بتأويل المعطيات الواردة إليها، فتقدمها بشكل رمزي، ليتمكن النظام المركزي من قراءتها.

الثالثة: (النظام المركزي): بعد أن يصل التأويل الذي أنتجه النظام الطرفي إلى النظام المركزي، يقوم الأخير بإتمام التأويل من خلال مقابلة المعلومة الواردة بمعلومات أخرى معروفة سلفاً أو معلومات وفرتها في الوقت نفسه أنظمة طرفية أخرى، أو من خلال العمليات الاستدلالية. ما يعني أن العمليات الاستدلالية لا تتدخل إلا في المرحلة الثالثة (مرحلة النظام المركزي) من مراحل اشتغال العقل البشري .

يرى سبربر وولسن(38) أن اللسانيات بما تشمله من (علم الأصوات الوظيفي وعلم التركيب وعلم الدلالة) نجدها في المرحلة الثانية (النظام الطرفي)، في حين نجد التداولية في مرحلة (النظام المركزي) المختصة بالتأويل بواسطة العمليات الاستدلالية كما ذكرنا .

إلا أنهما (أي سبربر وولسن) قدّما وجهة نظر مختلفة عن وجهة نظر فودور بخصوص النظام المركزي، فهما يذهبان إلى القول بانعدام النظام المركزي، ويقولان بأنّ هناك منظومات أخرى غير تلك التابعة للنظام الطرفي، تقوم باستلام المعطيات من النظام الطرفي وتعالجها تأويلياً، وهذه المعالجة التأويلية للأقوال تتم في عمليات استدلالية تستعين بنوعَين من المقدمات:

الأول: يمثل الصيغة المنطقية للقول، التي تشمل (علم الأصوات الوظيفي وعلم التركيب وعلم الدلالة) أي المكونات اللسانية.

الثاني: يمثل مجموعة المعارف الموسوعية، والمعطيات المقامية، وكل ما له علاقة بالقول من قريب أو بعيد. وهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم (السياق التداولي). والملاحظ أنّ ما قدّمه سبربر وولسن بخصوص العمليات الاستدلالية يعد مشابهاً لما قدمه فودور، وما الاختلاف بينهما إلا في المصطلحات .

المطلب الرابع : نظرية المناسبة (39) ..

لقد أخرنا الحديث عن نظرية المناسبة التي كان حقها أن تُذكر بعد مبدأ التعاون لغرايس - كونها تعد تطويراً لذلك المبدأ- لسبب يتعلق بأفكار واضعَي هذه النظرية وهما: ديردر ولسن ودان سبربر، ويُعرفان بـ(سبربر وولسن). فهذان العالمان لم يطوّرا مبدأ التعاون لغرايس إلا بعد أن دمجاه بنظرية المنظومية لفودور، ليخرجا بنظرية المناسبة التي سيأتي ذكرها.

إن نظرية المناسبة تختزل قواعد مبدأ التعاون (حِكَم المحادثة)، بقاعدة واحدة منها هي قاعدة العلاقة (المناسبة). إذ ((لاحظ سبربر وولسن أنّ قاعدة العلاقة تكفي لتنوب عن مجموع القواعد: عن قاعدة الكم التي تتطلب أن تحوي مساهمة القائل كماً مناسباً من المضمون (معلومات: لا تنقص عما هو ضروري ولا تزيد عنه)، وعن قاعدة النوع التي تفرض على القائل أن يعتقد فيما يقوله وأن تكون له أسبابٌ معقولة ليعتقد في ذلك، وعن قاعدة الكيف التي تفرض أن نتحدث بوضوح وبطريقة لا لبس فيها. ويمكن تعويض جميع هذه القواعد بقاعدة واحدة هي قاعدة العلاقة التي تُلزم بأن يكون حديثنا مناسباً، وبالفعل، أن يكون الحديث مناسباً فهذا يفترض أن نقدم كمية المعلومات المطلوبة (دون إرهاق المخاطَب بحشد من التفاصيل الزائدة)،كما يفترض أن نَصدق القول (للأسباب التي كنا بصدد ذكرها) ونتكلم بوضوح ودون لبس)) (40)

غير أن سبربر وولسن لم يكتفيا باختزال قواعد التعاون بقاعدة واحدة، بل ربطا مفهوم المناسبة بمفهوم التواصل الإشاري الاستدلالي الذي يمثل أساس العملية الاستدلالية التي تحدث في النظام المركزي داخل العقل البشري. بهذا الشكل دمج سبربر وولسن مبدأ التعاون بمنظومية فودور (41) .

وهذا الربط جعل مفهوم المناسبة خاضعاً لمعيار الجهد الاستدلالي المبذول في سبيل الوصول إلى المعنى المقصود من الكلام . وأصبح هناك تقابل بين الجهد والنتيجة، فلكي يكون الكلام مناسباً (على وفق نظرية المناسبة) يجب أن تكون النتائج المتوصّل إليها بواسطة الاستدلال مكافئة للجهد المبذول من أجلها. إذن يمكن عرض المعادلة الآتية: ((كلما قل الجهد

المعرفي المبذول في معالجة الملفوظ ازدادت درجة ملاءمة هذا الملفوظ، وكلّما استدعى التعامل مع ملفوظٍ ما جهداً كبيراً كانت ملاءمته ضعيفة))(42)، وبتعبير آخر كلما كانت خطوات الاستدلال قليلة كان الكلام مناسباً أكثر للسياقات التي قيل فيها، والعكس صحيح.

المطلب الخامس : السياق التداولي ..

إن النصوص التي تؤكد الطابع الاجتماعي للّغة كثيرة، فاللغة تفترض المجتمع، والمجتمع يفترضها، إذ لا يمكن أن نتصور وجود لغة بلا مجتمع تحيا به، كذلك لا يمكن أن نتصور وجود مجتمع بلا لغة يتواصل بها، أيّاً كان شكل تلك اللغة، من هنا ((يمكننا القول بأن الكلام نشاط اجتماعي))(43)، وهذه الحقيقة تفضي بنا إلى حقيقة أخرى لا يمكن التغاضي عنها بأية حال من الأحوال وهي أن دراسة الكلام بوصفه نشاطا اجتماعياً تتطلب ((الاستعانة بكثير من العلوم الأخرى مثل علم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والإيثولوجيا (وهو علم دراسة سلوك الحيوان). والفلسفة، والذكاء الاصطناعي (أي دراسة الذكاء الإنساني من خلال محاكاة الحاسب الآلي)، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة)) (44) كل هذه العلوم لها تأثير في صناعة الكلام ، لذا لا يصح التغاضي عنها في دراسته .

وإذا علمنا بأنّ هذه العلوم جميعاً تؤثر في إنتاجنا اللغوي، علينا أن نعلم يقيناً بأنّ دراسة ذلك المنتج (اللغوي) يجب أن يتخذ تأثير تلك العلوم بالحسبان، وهذا ما دعا الدراسة التداولية إلى دراسة الكلام بوصفه سلوكاً اجتماعياً لا ينفصل عن ظروف إنتاجه اللغوية والاجتماعية والنفسية والثقافية والفكرية.

ووفقا لهذه الرؤية لم يعد السياق الذي أنتج فيه الكلام سياقاً لغوياً فحسب , بل صار لدينا مجموعة من السياقات التي تعكس لنا الظروف التي أنتج فيها الكلام(45)، ولأن التداولية تعنى بتلك الظروف كافة، يمكننا أن نطلق على مجموع تلك السياقات اسم (السياق التداولي)، والسؤال المفترض: ما عناصر هذا السياق الجديد؟

إن التعريفات المتعددة للسياق، التي لا يعنينا منها إلا التعريفات المعاصرة؛ لاهتمامها بظروف إنتاج الكلام، تقسم السياق إلى قسمين (46):

الأول: السياق اللغوي،الذي يجسّد التتابعات اللغوية في الخطاب، من وحدات صوتية وصرفية ومعجمية، وما بينها من ترتيب وعلاقات تركيبية .

الثاني: سياق التلفظ، أو سياق الحال، أو سياق الموقف، ويشمل الظروف- غير اللغوية - التي تحف بالعملية الكلامية، ومعلوم أن سياق الموقف من اصطلاحات فيرث، الذي يردّه بدوره إلى مالينوفسكي (47) .

ويرى فيرث أن سياق الموقف يضم الآتي(48) :

1- السمات المتعلقة بالمشاركين: الأشخاص والشخصيات، وتضم :

أ- الحدث اللغوي للمشاركين.

ب- الحدث غير اللغوي للمشاركين .

2- الأشياء الوثيقة الصلة بالموضوع .

3- تأثير الحدث اللغوي .

ومع هذا، تبقى مسألة تحديد العوامل المؤثرة في إنتاج الكلام- التي تُعد من مكونات السياق- من المسائل الشائكة، لاستمرار اتساع تلك العوامل. فكلما حاول عالمٌ أو باحث تحديدها جاء آخر ليضيف شيئاً جديداً، ((والواقع أن القرائن الخارجية المؤثرة في الكلام أكثر عدداً، وأشد اتساعاً من أن تُحصر أو توضع لها المعايير الثابتة، ولذا فهي متروكة عادة لتقديرات المتخاطبين باعتبارهم ينتمون إلى بيئة لغوية واحدة، ويتقاسمون نفس الاعتقادات والتخمينات المرتبطة بالسياق)) (49)، ولا يُعد هذا عجزاً أمام مسألة لغوية بل هو اعترافٌ بتشابك أنواع السلوك الاجتماعي وتداخلها - ومنها اللغة– مع بعضها، ما أدى إلى تأثير وتأثّر بعضها ببعض .

ومن المحاولات البارزة في مجال رصد العوامل المؤثرة في إنتاج الكلام محاولة الدكتور محمد محمد يؤنس علي، عندما أطلق على مجموع تلك العوامل مصطلح (المساق)، فوضع له ثلاث نقاط رئيسية هي (50) :

أولاً:السياق الثقافي: ويشمل الاعتقادات المشتركة بين أفراد البيئة اللغوية، والمعلومات التاريخية، والأفكار والأعراف المُشاعة بينهم.

ثانياً:ملابسات الموقف، وتشمل الظروف والأحوال المحيطة بالموقف ألذي صدر فيه الخطاب، ومن تلك الملابسات :

أ- الوضع الذي عليه المتحدثون .

ب- قرائن الحال .

ج- المكان والزمان الذي حدث فيه الخطاب .

د- الأشياء والأحداث التي هي موضوع الخطاب .

هـ- العلاقة بين المتخاطبين .

ثالثاً : مساعدات الكلام، وتشمل تعبيرات الوجه الموضّحة والمبينة لمقاصد المتخاطبين.

هذه هي مكونات (المساق)، فإذا أضفنا إليها السياق اللغوي أو التتابعات اللغوية في الخطاب بما تشمله من وحدات صوتية وصرفية وقواعد تركيبية ووحدات معجمية سنخرج بمفهومٍ وافٍ لمضمومات السياق التداولي .

وهكذا تكون الدراسة التداولية قد قدّمت نظريتها الشاملة لدراسة المعنى في مرحلتيه الإنتاجية والاستنتاجية، فلم تغادر طرفاً من أطراف العملية التخاطبية وإن قل تأثيره .

الخاتمة:

في ختام هذا العمل المتواضع يمكن أن نُجمل النتائج بالآتي :

1- إنّ النظرة التداولية للمعنى نظرة لغوية ذات بعد فلسفي، والسبب يعود لرواد التداولية الأوائل الذين كانوا فلاسفة في الأصل، وهذا يفسر حضور المنطق في ثنايا الاجراءات والعمليات التحليلية التي قدمها هؤلاء .

2- من خلال ما تقدم يمكن القول بأنّ التداولية قدّمت نظرية شاملة لدراسة المعنى غير المباشر أو الدلالة غير الطبيعية، نظرية يمكن الاطمئنان لها والركون إليها في تحليل الأقوال ذات المعاني غير المباشرة، بعد أن كان ذلك عملاً صعباً للغاية من الناحية المنطقية .

3- إنّ التفصيلات التي وضعها التداوليون للمعنى المضمر تفصيلات مربكة بعض الشيء، وهذا يفتح الباب أمام الباحثين في هذا المجال من أجل تقديم عمل أقل إرباكاً وأكثر وضوحاً مما قدمه هؤلاء .

4- يُعد السياق التداولي بما ضمّه سياقاً شمولياً ، فلم تغب عنه أية جزئية من جزئيات التواصل اللغوي، إلا أنه عملٌ ليس مغلقاً كما ذكرنا آنفاً، فباستطاعة من يقوم بالتحليل اللغوي إضافة ما يراه مناسباً وضرورياً لأجزاء السياق التداولي ليصل إلى تحليلٍ منطقي صائب للكلام .

الهوامش:

1. فلسفة المعنى في النقد العربي المعاصر ، لواء عبد الله الفواز:1
2. ينظر: البراجماتية أو مذهب الذرائع ، فصل قصة العقل : 166-181
3. ينظر: نظرية الفعل الكلامي : 210-212 ، كذلك : المعنى وظلال المعنى : 98-125
4. على وفق ظروف معينة بالطبع
5. ينظر: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد : 288-293
6. ينظر كتابه : في اللسانيات العامة ، ترجمة يوئيل يوسف عزيز
7. ينظر كتابه : جوانب من نظرية النحو ، ترجمة مرتضى جواد باقر
8. نظرية الفعل الكلامي : 159
9. الأفعال الكلامية لسيرل : 18 ، نقلاً عن : التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد : 309
10. ينظر كتابه : جوانب من نظرية النحو ، ترجمة : مرتضى جواد باقر
11. النص والسياق – استقصاء البحث في الخطاب الدلالي ، فان دايك : 156
12. ينظر: نظرية الفعل الكلامي : 165-166
13. ينظر للاستزادة : استراتيجيات الخطاب : 371-374
14. ينظر: نظرية الفعل الكلامي : 185-188
15. ينظر: نظرية الفعل الكلامي :189-191
16. وقد سُميت الكفاية التخاطبية بـ(الكفاية التداولية) ، ينظر: استراتيجيات الخطاب : 57
17. Discourse Analysis second Language Research 1980 , p.77 ، نقلاً عن المعنى وظلال المعنى :148 ، 149
18. ينظر: التداولية اليوم : 52
19. ينظر: م.ن : 53
20. ينظر: م.ن : 54-58
21. ينظر: التداولية – محاولة لضبط الدرس اللساني تجريبياً : 20
22. ينظر: التداولية اليوم : 55-56
23. ينظر: م.ن : 57
24. الفلسفة والبلاغة – مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي ، د. عمارة ناصر: 74
25. المقاربة التداولية : 54 ، علماً بأن حكمة الإخلاص تقابل حكمة النوع
26. ينظر: التداولية اليوم : 56
27. ينظر: نظرية الفعل الكلامي : 162-163
28. هذا التقسيم يمثل وجهة نظر أوزالد ديكرو ، ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان : 164
29. ينظر: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب ، دومينيك مانغونو ، تر: محمد يحياتن : 105

30. التداولية اليوم : 47
31. نظرية الفعل الكلامي : 206
32. ينظر: كيف ننجز الأشياء بالكلام : 66
33. ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان : 164
34. ويعرّف بأنه : ((كل قضية ضمنية يمكن استخلاصها من قولٍ أو استخلاص نتيجةٍ من محتواها الحرفي بالتأليف بين معطيات متنوعة)) ينظر: التداولية اليوم : 262
35. ينظر: م.ن : 72
36. م.ن : 73
37. ينظر: م.ن : 73-74 ، كذلك : التداولية عند العلماء العرب : 37
38. ينظر: التداولية اليوم : 75
39. ينظر: م.ن : 81-88 ، كذلك : التداولية عند العلماء العرب : 36-40
40. التداولية اليوم : 82
41. ينظر: م.ن : 82-83
42. التداولية عند العلماء العرب : 40
43. علم اللغة الاجتماعي ، د.هدسن ، تر: محمود عبد الغني عياد : 183
44. ينظر: م.ن : 186
45. للاطلاع على أنواع السياق ينظر: المقاربة التداولية : 48-49 ، كذلك استراتيجيات الخطاب : 42-44
46. استراتيجيات الخطاب : 40
47. ينظر: المعنى وظلال المعنى : 120
48. بحوث في اللسانيات ، فيرث نقلاً عن : المعنى وظلال المعنى : 121
49. المعنى وظلال المعنى : 160-161
50. ينظر: م.ن : 161-165

المصادر:

1- استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 2004
2- البراجماتية أو مذهب الذرائع، يعقوب فام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية 1998
3- التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، صلاح اسماعيل عبد الحق، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1993
4- التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 2005
5- التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، اللاذقية – سوريا، الطبعة الأولى 2007

6- التداولية اليوم – علم جديد في التواصل، آن روبول و جاك موشلار ، تر: الدكتور سيف الدين دغفوس والدكتور محمد الشيباني، دار الطليعة ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى 2003
7- جوانب من نظرية النحو ، نعوم تشومسكي ، تر: مرتضى جواد باقر ، بغداد 1983
8- علم اللغة الاجتماعي، د. هدسن ، تر: محمود عبد الغني عياد، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد – العراق، الطبعة الأولى 1987
9- فلسفة المعنى في النقد العربي المعاصر – مصر والمشرق العربي، لواء عبد الله الفواز ، د.ت
10- الفلسفة والبلاغة – مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي ، الدكتور عمارة ناصر ، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى 2009
11- كيف ننجز الأشياء بالكلام، جون أوستن ، تر: عبد القادر قينيني، دار أفريقيا الشرق، المغرب ، الطبعة الثانية 2008
12- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانغونو، تر: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 2008
13- المعنى وظلال المعنى - أنظمة الدلالة في العربية ، الدكتور محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان ، الطبعة الثانية 2007
14- المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، المغرب، د.ت
15- النص والسياق – استقصاء البحث في الخطاب الدلالي، فان دايك، تر: عبد القادر قينيني، دار أفريقيا الشرق ، بيروت – لبنان 2000
16- نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي، هشام ابراهيم عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 2007

الدوريات :

- التداولية – محاولة لضبط الدرس اللساني تجريبياً، فالح حسن، مجلة الأقلام، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق – بغداد – سبع أبكار ، العدد الخامس 2008 .

Study of meaning in pragmatics lineguistic

Dr. Firas abd alhadi shaker

College of Education for Human Sciences

Anbar University

Keywords: Meaning .Lineguistic. Pragmatic

firasalrawee44@gmail.com

Summary:

The intention of writing this research was not to reach inevitable and accurate results for the study of pragmatic meaning, but rather it is a serious attempt in its field to understand the beginnings and transformations that paved the way for the transfer of the pragmatic current from the field of philosophy to the field of language through the theme of meaning. After presenting the distinguished efforts of the pioneers of analytical philosophy, it became clear to us that pragmatic meaning is what the speaker means and intends, whether he stated it or not, whether he said it directly or indirectly, taking into account the reasons that prompt the speaker to use the indirect method in communicating with others. It has also become clear to us that the process of arriving at this meaning depends on many factors and involves multiple faculties. In order to make a correct inference about the meanings of sentences and phrases, it is necessary to know the circumstances in which those sentences were produced, whether on the temporal and spatial level or on the cultural and social level. Likewise, we must know the circumstances in which these sentences were produced.

The recipient possesses the linguistic and pragmatic competencies necessary to analyze the sentences received in a successful communicative analysis. In the end, I hope that this research will be a good light for anyone who wants to research this field.